

## مجلس النواب يوافق على قانون التأجير التمويلي والتخصيم بحضور وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

د. سحر نصر: مشروع القانون يساهم في تعزيز الشمول المالي وانتشار أدوات التمويل غير المصرفي في أنحاء البلاد ووصولها لشرائح في المجتمع لا تستفيد من العديد من الخدمات المالية

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي: مشروع القانون يسمح للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخصة لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر

وافق مجلس النواب في جلسته العامة برئاسة الدكتور علي عبد العال، رئيس المجلس، اليوم، على مشروع قانون التأجير التمويلي والتخصيم بحضور الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي.

وأكدت الدكتورة سحر نصر، أهمية مشروع القانون والذي يأتي ضمن حزمة تشريعات تساهم في تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وأشادت الوزيرة بدور مجلس النواب برئاسة الدكتور علي عبد العال خلال دورته الحالية في إصدار أهم القوانين الاقتصادية والتي جاءت نتيجة التعاون بين الحكومة والمجلس.

وذكرت الوزيرة، أن مشروع القانون يأتي في إطار اهتمام الدولة بالعمل علي تنمية الشمول المالي وزيادة حجم الاستثمار ودفع عجلة النشاط الاقتصادي لرفع معدلات الإنتاج والتشغيل في الدولة، مشيرة الي أن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بالاشتراك مع الهيئة العامة للرقابة المالية قامت بإجراء مراجعة شاملة لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم لتطويرهما نظرا لدورهما في توفير أدوات متنوعة لتمويل المشروعات واستحداث آليات مالية حديثة.

وأوضحت الوزيرة أنه تم الاستعانة في إعداد مشروع القانون بأفضل التجارب الدولية، مؤكدة أن الاستثمار دائما يحتاج الي فتح نوافذ جديدة وتوفير آليات مبتكرة للتمويل وكل زيادة في التمويل تؤدي الي زيادة في الاستثمار.

وذكرت الوزيرة انه تم تنظيم التخصيم مع التأجير التمويلي في قانون واحد حيث يعد مكملا لبعضهما فكلهما تمويل لرأس المال وتمويل للأصول الاستثمارية ومن ثم فإن الناشطين يشاركان معا في تمويل دورة الإنتاج ككل.

وقالت الوزيرة، إن مشروع القانون يساهم في تعزيز الشمول المالي وانتشار أدوات التمويل غير المصرفي في أنحاء البلاد ووصولها لشرائح في المجتمع لا تستفيد من العديد من الخدمات المالية، كما يسمح مشروع القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخصة لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر ومن أجل الوصول الي أكبر عدد من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية وهذا يعد حافزا إضافيا للصناعات الصغيرة المكتملة ويفتح آفاق لخلق فرص عمل جديدة. وأشادت الوزيرة بدور اللجنة الاقتصادية برئاسة النائب عمرو غلاب، رئيس اللجنة أثناء مناقشتها لمشروع القانون.